مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

سبتمبر 2013

# انقلاب اللاعودة:
## الولايات المتحدة أمام إعادة ترتيب أولوياتها في مصر

شادي حميد وبيتر مانداڤيل

Foreign Policy at BROOKINGS

## لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2013

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/about/centers/doha

# انقلاب اللاعودة:
# الولايات المتحدة أمام إعادة ترتيب أولوياتها في مصر[1]

ما كان من إطاحة الجيش لمحمد مرسي، الرئيس المصري الأول المنتخب بحرية، وحملة القتل التي طالت أنصاره إلا أن جلبت إلى الواجهة مجموعة من الأسئلة الصعبة حول دور الولايات المتحدة الذي يمكن أو ينبغي أن تلعبه في البلاد.

رغم التعهدات التي قدمها الرئيس باراك أوباما لدعم الديمقراطية المصرية، ولوضع الولايات المتحدة في الجهة الصحيحة من التاريخ، ركدت السياسة الأمريكية ركوداً قبل الانقلاب بمدة. بقيت الحكمة التقليدية حول دور الولايات المتحدة على حالها: تمتلك الولايات المتحدة نفوذاً قليلاً على الحكومة المصرية الحالية أو على أي حكومة أخرى. مع مرور القاهرة في مأزق سياسي غير قابل للكسر على ما يبدو، تفتقر واشنطن إلى المال والنفوذ لفعل الكثير، إلا أنها تقدم المساعدة على الهوامش.

إنّ نقطة الخلاف تكمن في أن التنبؤ بشأن العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر هو تنبؤ معيب أساساً. لا يشير قرار إدارة أوباما بالحفاظ على تدفقات المعونة في أوائل يوليو 2013 – رغم التزام قانوني بتعليق المساعدات بعد أي انقلاب عسكري – إلى نقص النفوذ، بل إلى غياب الإرادة السياسية لاستخدامها. حتى قبل تدخل الجيش، كان بالإمكان تعداد نقطتين واضحتين على الأقل تؤكدان قدرة الولايات المتحدة على استخدام نفوذها مع الجيش المصري إن شاءت، إلا أنها اختارت في حينها استبعاد هكذا خيار، بما في ذلك أزمة المنظمات غير الحكومية في مارس من العام 2012 وحلّ أول برلمان منتخب ديمقراطياً في البلاد في يونيو 2012. في حين يمثل الجيش المؤسسة التي تقيم معها الولايات المتحدة أوثق علاقات العمل، فإن إخفاقها في الدعوة إلى محاسبة قادة مصر يطال أيضاً رئاسة محمد مرسي التي كشفت النزعات الاستبدادية المتزايدة.

لا يمكن تقييم مدى النفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة أو الذي لا تتمتع به في مصر خارج سياق السياسة الأمريكية الواسع، فالنفوذ يتراكم أو يتدهور استناداً إلى القرارات الماضية.

تبدو المسائل ذات الصلة بتأثير الولايات المتحدة مرتبطةً أكثر من أي وقت مضى، لا سيما وأن مصر تجد نفسها مهددة بخطر الدخول في فترة صراع مدني مستمر وعنف سياسي. وقد أدى الانقلاب أيضاً إلى سابقة من المرجح أن تؤدي إلى إضفاء الشرعية والطابع المؤسسي على التدخل العسكري في الحياة السياسية، الأمر الذي قد يعرقل التحول الديمقراطي المصري ليس لسنوات فقط ولكن لعقود.

على المدى القريب، يبدو أن مواصلة الحديث كما لو أن مصر تمرّ في خضم التحول الديمقراطي فقد كلّ معنى. بعد ما وصفته هيومن رايتس ووتش "بأخطر عملية قتل جماعي غير قانونية في التاريخ المصري الحديث" في 14 اغسطس وبعد أربع عمليات قتلٍ جماعي استهدفت أنصار مرسي في غضون ستة أسابيع فقط،[2] تبدو المسألة أكثر إلحاحاً بالنسبة للولايات المتحدة ولحلفائها في كيفية تهدئة تجاوزات الجيش المصري ولجوئه إلى استخدام القوة الساحقة والعشوائية ضد خصومه السياسيين. ولا يتطلب الأمر تعليق المساعدات العسكرية فقط، إنما يتطلب أيضاً تنسيقاً مكثفاً مع الشركاء الأوروبيين والمؤسسات المالية الدولية لتحقيق أقصى قدر من الفائدة المشتركة. ولا بد أن يتّسم التهديد بفرض العزلة الدبلوماسية بالمصداقية.

في حال أبدت قوات الجيش والأمن استعدادها لوقف حملة القمع التي تمارسها والبدء بإعادة دمج أنصار مرسي في العملية السياسية، يمكن عندها – وعندها فقط – للموقف الأمريكي أن يتحول من العقاب إلى المكافأة. وهذا يمكن أن يتضمّن تعهدات بدعم مصر في المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

كذلك، ينبغي توفير مساعدة إضافية من خلال قنوات جديدة، منها "منحة متعددة الأطراف للإصلاح"، والتي من شأنها تجميع مساهمات متعددة السنوات من الدول المانحة، على أن يكون المبلغ المستهدف 5 مليارات دولار على شكل مساعدات جديدة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.
أما على المدى البعيد، فيمكن أن تكون جهود متواصلة

## تقديم المؤلفان

يشغل **شادي حميد** منصب مدير الأبحاث بمركز بروكنجز الدوحة وزميل بمركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في معهد بروكنجز.

يشغل **بيتر مانداڤيل** منصب مدير مركز علي فورال آك للشرق الأوسط والدراسات الإسلامية بجامعة جورج ميسون وزميل أول غير مقيم بمعهد بروكنجز. عمل سابقاً كعضو في طاقم تخطيط السياسات لوزيرة الخارجية الأمريكية حيث ركّز عمله على ردود الفعل الأمريكية على الثورات العربية.

لدعم الديمقراطية في مصر بمثابة مرساة جديدة للعلاقات المصرية-الأمريكية، ومرساة من المرجح أن تنتج نوايا حسنة أكبر تجاه الولايات المتحدة مع مرور الوقت. سيكون من شأن أي دعم ملموس وثابت للديمقراطية على مدى فترة زمنية أطول – والذي يعكس إعادة توجيه السياسة الأساسية التي نقترحها في هذه الصفحات – أن يجعل من الولايات المتحدة الشريك الذي قد يرغب المزيد من المصريين بالعمل معه. وهذا، بدوره، سوف يسهّل السعي وراء المبادرات السياسية الأخرى.

## أساس منطقي جديد للعلاقات الأمريكية-المصرية

تقدّم التحولات العميقة في الحياة السياسية المصرية على مدى السنوات القليلة الماضية – والارتفاع اللافت في المشاعر المعادية للولايات المتحدة – فرصة لإعادة تقييم الأساس المنطقي الكامن وراء العلاقات المصرية-الأمريكية. (وصل التحريض المعادي للولايات المتحدة إلى آفاق جديدة عندما عنونت صحيفة الأخبار التي تملكها الدولة "مصر ترفض موعظة الشيطان الأمريكي.")[3]

ومن وجهات النظر الشائعة، لاسيما داخل المؤسسة الأمنية الأمريكية، نذكر الاعتقاد القائل أن قيمة مصر الاستراتيجية الأولية تكمن في دورها كضامن إقليمي رئيسي للسلام مع إسرائيل – إلى جانب مجموعة كبيرة من الوظائف الأمنية التي يمكن أن تقوم بها، بما في ذلك حقوق التحليق، والوصول إلى قناة السويس، والتعاون في مكافحة الإرهاب. من دون أدنى شك، أدت هذه العوامل دوراً فعالاً لفرص القوة الأمريكية العالمية التي هيمنت على مدى العقود الأربعة الماضية. كانت واشنطن أيضاً قادرة على الاعتماد على مساعدة القاهرة الدبلوماسية في ما يتعلق بمجموعة كبيرة من القضايا، بدءاً من جولات متعددة ترمي إلى إحلال السلام العربي-الإسرائيلي وصولاً إلى إرساء مساهمة عربية قوية إلى جانب قوات التحالف التي أجبرت العراق على الانسحاب من الكويت. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن مصر لا تقوم بهذه الأشياء كخدمةٍ لصانعي السياسة الأمريكية، إنما أيضاً تلبيةً لمصالحها الوطنية.[4]

نظراً لأهمية مصر الإقليمية، ثمة عدد كبير من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى الحفاظ على شراكة دبلوماسية وثيقة مع القاهرة. في حين أنه من غير المرجح أن يشكل التعاون المصري أمراً مضموناً في شكلٍ تام كما كان في عهد مبارك، لا تزال القاهرة وواشنطن تتشاركان في مجموعةً كبيرة من المصالح الاستراتيجية. ومع ذلك، سيشكل خطأ فادحاً الحد من العلاقة وحصرها ضمن إطار التعاون الأمني، أو التظاهر بأنه يتعين على الولايات المتحدة أن ترضى عن شراكة تقوم على امتثال مقبول في هذا المجال. بالإشارة إلى حصانة الفاعلين غير الديمقراطيين في المنطقة، تشجع الولايات المتحدة هذا النوع من السلوك الاستبدادي الذي يشكل مصدر عدم الاستقرار وانعدام الأمن على المدى الطويل.

يتطلب أي تحول كبير في العلاقة إعادة النظر في مختلف أماكن العمل والافتراضات التي حكمته حتى يومنا هذا. بادئ الأمر، ثمة حاجة إلى الاستفسار حول الاعتقاد الذي ساد منذ فترة طويلة القائل إنّ المساعدات العسكرية التي تقدمها أمريكا لمصر (والتي تصل قيمتها إلى أكثر من مليار دولار سنوياً منذ العام 1983[5]) شكلت الثمن الذي يتعين تسديده لضمان موافقة القاهرة على إتفاقية كامب ديفيد. إلا أن مصلحة القاهرة اليوم هي التي دفعتها منذ فترة إلى الحفاظ على بنود إتفاقية السلام مع إسرائيل. وبعبارة أخرى، ظلت واشنطن "تسدد" مليارات الدولارات لمصر لتقوم بشيء كان ليتم على أي حال. اليوم، اختفت العلاقة الحقيقية بين هذا المال واستعداد مصر للامتثال للترتيبات الأمنية الإقليمية. هناك الكثير على المحك بالنسبة لمصر في ما يتعلق بعلاقاتها الإقليمية والعالمية، الأمر الذي يمنعها من الانسحاب من كامب ديفيد. فما يوصف عادة بـ"المعونة" لا يشمل في أي حالة على تحويلات نقدية فعلية لمصر. يمثل المبلغ السنوي الذي يصل إلى 1.3 مليار دولار أساساً ميزانية مشتريات القوات المسلحة المصرية الذي يسمح لها – أو يتطلب منها بالأحرى – شراء أنظمة عسكرية ومعدات أمريكية. وبعكس ما هو متوقع، تشمل السلع الغالية الثمن التي تبتاعها مصر استناداً إلى هذه الآلية طائرات مقاتلة ودبابات قتال رئيسة، وهي منصات أسلحة من المرجح أن لا تستخدم إلا في حال تجدد القتال مع إسرائيل. وبهذا في حين قد تمثل المساعدات العسكرية التي تحصل عليها مصر إعانة جيدة لصناعة الأسلحة الامريكية تراها بالتأكيد لا تضمن السلام مع إسرائيل.

**وقد أصبح من الضروري تخطي أساطير كامب ديفيد كخطوة أولى لإعادة تخيل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر.**

وقد أصبح من الضروري تخطي أساطير كامب ديفيد كخطوة أولى لإعادة تخيل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. إذ أنها تمثل بداية لتحول أوسع يجب أن يحدث – تحول ينبغي له أن يشكّل إعادة تشكيل العلاقة الثنائية ككل. وينبغي الآن أن تركز هذه العلاقة على بناء مصر قوية وديمقراطية تعتمد على نفسها، بدلاً من بلد يتوجب دعمه كجزء من التوازن الجغرافي السياسي

الإقليمي. على المدى الطويل، ستستمد مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية فائدةً أكبر من مصر تتمتع حكومتها بالشرعية بأعين سكانها، الأمر الذي يشكل المصدر الرئيسي للاستقرار. في هذا الوقت، تبدو احتمالات الحصول على شريك مصري مماثل أمراً بعيداً. ومع ذلك، لا بدّ من فهم سياسة الطوارئ على المدى القريب استناداً إلى نهج طويل المدى يسعى إلى دعم الديمقراطية، أكثر من تركيزه في شكلٍ ضيق وغير مناسب على التعاون الأمني الذي يشكل مرساة لشراكة مستقبلية.

## الدمقرطة والنفوذ الأمريكي

إنّ جزءاً من المشكلة مع السياسة الأمريكية في مصر والشرق الأوسط على نطاق أوسع يكمن في دوام استعمال حتى الأشياء "الجيدة" مثل دعم الديمقراطية كأداة. فحتى التحول الكبير كـ"أجندة الحرية" في خلال إدارة بوش، كان يسعى في نهاية المطاف إلى إيجاد طرق لضمان المصالح الأمريكية بشكل أكثر فعالية. وتماماً كما يوضح جيسون براونلي في كتابه الذي يحمل عنوان "منع الديمقراطية"، "استعمل البيت الأبيض في عهد بوش تعزيز الديمقراطية كأداة لترسيخ المحاذاة مع مصر قبل سقوط حسني مبارك."[6] لم يتجل الهدف في حينها في إضعاف قبضة مبارك على السلطة، إنما تجلى في تعزيزها. وذلك من خلال دفع النظام المصري إلى الشروع في الإصلاح، وبالتالي، إلى استيعاب وامتصاص الغضب الشعبي. تكمن النتيجة الحتمية لهذا النوع من التحويل إلى أدوات على المدى القصير في أنه يجعل تعزيز الديمقراطية أمراً غير متناسق، وبالتالي غير فعال. إذا عرف القادة العرب أن الولايات المتحدة لن تدعم خطابها المؤيد للديمقراطية مع التغيرات السياسية التي تتخطى الترقيع التجميلي حول الهوامش، فمن غير المرجح أن يأخذوا اعتراضات الولايات المتحدة بشأن المخاوف ذات الصلة بحقوق الإنسان على محمل الجد.

لا شكّ أن بعض درجات "التحويل إلى أدوات" تبدو أمراً لا مفر منه من وجهة نظر سياسية. بالنظر إلى نطاق المصالح الأمريكية الإقليمية، لا يمكن أن تصبح الولايات المتحدة أبداً هذا النوع من اللاعبين المحسنين الذي ترغب بعض الدول في أن تكونه. لكن ثمة حاجة للتمييز في شكلٍ واضح بين المصالح القصيرة والطويلة الأجل، وهو أمر فشلت كل من إدارة بوش وإدارة أوباما في تحقيقه.

ستواجه الولايات المتحدة بعض الأوقات – ولاسيما حين يصوّت العرب للأحزاب الإسلامية والقومية – التي ستجد في خلالها أن جهودها الرامية إلى تعزيز الديمقراطية ستقوّض من مصالحها القصيرة المدى. يتوجب على صانعي السياسات الاعتراف إلى أقصى حد ممكن بهذا الواقع و"البقاء على المسار"، مع العلم بأن اتساق السياسات سيحقق ليس بالضرورة على الفور إنما على المدى البعيد مكاسب للسياسة الأمريكية.

إنّ الطبيعة المتناقضة على ما يبدو للسياسة الأمريكية بعد الانتفاضة في مصر قد توسع الشق بين جانبي الانقسام السياسي والإيديولوجي في البلاد. هذا الافتقار إلى الوضوح يجعل المتحاورين المصريين أكثر عرضة لتأويل الأهداف الأمريكية، وبالتالي لإساءة التقدير بشكل كبير.

نظراً للضغوط اليومية في عملية صناعة السياسيات، لابدّ من الاعتراف أن الكلام عن تحقيق درجة من الثبات طويل المدى على مستوى السياسة أسهل من العمل على ذلك. ومع أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، فإننا نقترح إيجاد طرق لعزل آليات تعزيز الديمقراطية من قيود السياسة الداخلية الأمريكية والحسابات القائمة على مصالح البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية. في الصفحات القادمة نقترح فكرة (علماً أننا عمدنا إلى مناقشتها بمزيد من التفصيل في مكان آخر) ألا وهي المنح المتعددة الأطراف للإصلاح، تحت إشراف هيئة مستقلة، الأمر الذي من شأنه أن يصرف المساعدات عن التزامات الإصلاح القياسية في شكلٍ دقيق.[7]

ولكن حتى وإن وضعت الولايات المتحدة التحول إلى الديمقراطية ضمن أهدافها الأولية على المدى الطويل، يبقى السؤال قائماً حول القدرة والنفوذ، على اعتبار أن واشنطن أرادت ذلك، هل باستطاعتها فعلياً أن تلعب دوراً بناءاً في تشجيع مصر على احترام الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان وتنفيذ عملية سياسية شاملة؟ غالباً ما تسيء الولايات المتحدة تقدير أو استعمال نفوذها لأسباب سنأتي لاحقاً على ذكرها باختصار. ومعلوم أن عدم استعمال النفوذ – الذي يعتمد على تهديد صادق بفرض عقوبات أو بتقديم مكافآت – يؤدي إلى ضموره.

يقوم تقييمنا حول كيفية سعي الولايات المتحدة وراء تحقيق استخدام أفضل لنفوذها وتأثيرها على سلسلة تتألف من ثلاثة لقاءات من"حوار التحولات" التي استضافها مركز بروكنجز الدوحة في الفترة بين يناير 2011 نوفمبر 2012. نذكر أنّ هذه الحوارات شملت مجموعة متنوعة من الشخصيات اليسارية والليبرالية وأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين وسلفيين، بالإضافة إلى مسؤولين في الحكومة الأمريكية.[8]

في السنوات الماضية، أشارت الأدبيات الأكاديمية إلى دور الفاعلين الدوليين الأساسي في تقويض الحكم الديكتاتوري. يقدم ستيفن ليفيتسكي ولكان واي في كتابهما الذي يحمل

عنوان *Competitive Authoritarianism* (الاستبداد التنافسي) دعماً كبيراً تجريبياً لما دأب الكثيرون على رفضه منذ زمن طويل. فقد كتبا: "كان التحول في ثمن القمع والذي أدت إليه عوامل خارجية وليس تغيرات في الظروف المحلية الذي ساهم في شكلٍ مركزي في وضع حدّ للنزعة السلطوية في الثمانينيات والتسعينيات". ويختم ليفيتسكي وواي بالقول إنّ "قابلية تأثر الدول بضغوط الدمقرطة الغربية كانت في الغالب حاسمة."[9]

ومع ذلك، رغم العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الهامة، وجد ليفيتسكي وواي أن النفوذ الغربي في الشرق الأوسط هو في الواقع منخفض نسبياً،[10] والسبب المستشهد به منور: دول الشرق الأوسط حيوية من الناحية الإستراتيجية، والمصالح الإستراتيجية لها الأسبقية على حقوق الإنسان والديمقراطية. بالتالي، فإن التهديدات الغربية التي تخص الديمقراطية هي ببساطة فاقدة للمصداقية. والقادة العرب ملمون جداً بالتسلسل الهرمي التقليدي للأولويات الغربية، وهو تسلسل قد بقي على حاله إلى حد كبير بعد الربيع العربي. وقد ركزت الأحزاب الإسلامية المنتخبة حديثاً – مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة التونسي – اهتمامها بشكل كبير على إقامة علاقات أقوى مع الولايات المتحدة الأمريكية (ربما أكثر من اهتمامهم بإقامة علاقات قوية مع المعارضة الداخلية). ومع إدراكها التام لأولويات الإدارة الأمريكية، خففت حكومة مرسي الخطاب المعادي لإسرائيل وحافظت على معاهدة السلام وتعاونت مع إسرائيل في تأمين سيناء. وليس من قبيل الصدفة أن أصدر مرسي مرسوم 22 نوفمبر سيء الصيت – وهو ربما الخطوة الأكثر إثارة للجدل له كرئيس – بعد يوم من العمل جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل (وهي خطوة لم تستدع رد فعل صارم جداً من جانب إدارة أوباما).[11]

كلّ ذلك يشير إلى أن الحكومات المتحالفة تبذل جهدها لاحترام المخاوف الغربية على مصالحها "الأساسية"، لأنها تدرك أن صناع السياسة الأمريكيين يهتمون أكثر ما يهتمون بهذه الأمور. وبالتالي، لا يهم في الأساس استحداث نفوذ حيث ما من نفوذ، بل البدء بممارسة هذا النفوذ – بشكلٍ جدي ومستدام – بما يتعلّق بحقوق الإنسان والدمقرطة. يشير سَتيف سايمون، مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي، وغيره من الشخصيات إلى أنّ إدارتي كلينتون وجورج بوش الإبن حاولتا استعمال النفوذ بهذه الطريقة إلا أنهما فشلتا في ذلك.[12] ولكن الجهود هذه تبقى جهوداً ضعيفة في وقت مبارك الذي بدا مستقراً ومتعنِّتا، لاسيما أن الرئيسين انسحبا.

عند تقييم ما تملكه الولايات المتحدة وما لا يملكه من نفوذ، من الضروري أخذ مكونات العلاقات الثنائية الأطراف بعين الاعتبار، وهذا يتخطى مجرّد المساعدات المالية. في محاولة لتقييم هذه العلاقات على نحو أكثر منهجية، قام العالمان السياسيان آن زيمرمان وشون يوم بالإشارة إلى ستة "أحكام نظام" تتلقاها الحكومات من الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن ما يلي: المساعدة الاقتصادية والمعونة الغذائية؛ المساعدة التقنية وتعزيز البنية التحتية لتحسين قدراتها على توفير الخدمات العامة؛ الوصول إلى الأسواق الاقتصادية؛ وسائل لزيادة القسر الداخلي من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية؛ إضافة إلى الحماية من التهديدات الخارجية.[13] مما لا شك فيه أن دولاً مثل مصر أصبحت أقل اعتماداً اقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية اليوم مما كانت عليه فيما مضى، إذ إنّ المعونة الأمريكية لا تمثّل سوى جزء صغير من الناتج المحلي الإجمالي. إذا نظر المرء إلى ما وراء المساعدات الاقتصادية سيتضح له أن دول الشرق الأوسط في حاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (أكثر من العكس) وأنها ستعاني كثيراً إذا ما سحبت واشنطن "أحكام النظام" هذه.

**وبالتالي، لا يهم في الأساس استحداث نفوذ حيث ما من نفوذ، بل البدء بممارسة هذا النفوذ – بشكلٍ جدي ومستدام – بما يتعلّق بحقوق الإنسان والدمقرطة.**

لنأخذ على سبيل المثال المساعدة العسكرية التي تبلغ 3.1 مليار دولار أمريكي قدمتها الولايات المتحدة لمصر. قد لا تبدو هذه المساعدة كبيرة جداً، لا سيما في ظلّ تعهدات بقيمة 12 مليار دولار على شكل منح وقروض للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت. ولكن وحدها الولايات المتحدة قادرة على تأمين المعدات الخاصة، لاسيما قطع الغيار الهامة الضرورية لضمان تشغيل الدبابات والطائرات الحربية. (تصل كلفة الصيانة وحدها إلى 15 في المئة من قيمة المساعدة العسكرية البالغة 3.1 مليار دولار.[14]) قد تجعل متطلبات الترخيص لإعادة التصدير من بيع أسلحة مشابهة إلى مصر من دون الحصول على موافقة واشنطن أمراً صعباً للغاية بالنسبة لدول الطرف الثالث، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى السلاح وقطع الغيار، تستفيد مصر من النصح والتدريب الأمريكيين الذين يبدوان أهم وأكبر في ظلّ مواجهتها لحركات تمرد في سيناء. لما كانت الولايات المتحدة تمتلك أقوى جيش في العالم، ثمة عامل هيبة هام ولكن أقل قابلية للقياس يرافق التعاون الأمني مع الجيش الأمريكي، الأمر الذي يفعل من دون شكّ

فعله في حسابات الضباط المصريين.[15] لا تزال الولايات المتحدة القوة العسكرية الأقوى والأكثر تقدماً، وبالتالي الخيار الأنسب للقوى المسلحة حول العالم. وقد تمكنت الولايات المتحدة من إقامة علاقات شخصية مع أشخاص في الجيش المصري من مختلف المستويات وذلك بفضل التمارين المشتركة والمناورات الحربية والتدريب، بما في ذلك دورات في المدرسة الحربية الأمريكية. وتماماً كما يقول جوشوا ستاشر: "يشعر جنرالات مصر أن القرب من جنرالات أمريكا يولّد نوعاً من الشرف والاحترام".[16] باختصار، تُعد العلاقة العسكرية، التي تبدو بعيدة جداً عن المثالية، علاقةً قامت ليس على مدى سنوات إنما على مدى عقود. إن تجاهل هذه الأمور كافةً واختيار شريك آخر قد يكون مكلفاً جداً وقد يتطلب وقتاً طويلاً ويلحق الضرر بالجيش الذي نما وقد اعتاد على الترف والمكاسب الناتجة عن الدعم الأمريكي.

وأبعد من المساعدة العسكرية، تتصرف الولايات المتحدة بحذر تجاه أي آمال تبديها الحكومة المصرية بتأمين صفقة مع صندوق النقد الدولي الذي سيؤمن لها أكثر من 15 مليار دولار، بما في ذلك المنح والالتزامات.[17] تمتلك الولايات المتحدة أكبر حصة من حصص حقوق التصويت في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي وعلى الأرجح لا يمكن لأي صفقة تمنح دولة معينة قرضاً أن تمرّ من دون موافقة واشنطن. يمكن للمساعدات الخليجية غير المشروطة أن تملأ الهوة على المدى القصير ولكن لا يمكن لأي مساعدة أن تواجه الأسباب الرئيسة الكامنة وراء عجز مصر وتعطل عجلتها الاقتصادية في شكلٍ عام في ظلّ غياب الإصلاحات البنيوية التي تأخرت كثيراً. علاوةً على ذلك، يُبعد العزل الدبلوماسي والقمع المستمر المستثمرين والسياح عن مصر. قد يستطيع الجيش المصري أن يتحمل هذه الضغوط في الوقت الراهن، إلا أنه مع الوقت سيصعب تجاهل ما ستتركه من آثار.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المساعدات والقروض التي قدمها الاتحاد الأوروبي – والتي تبلغ 5 مليار دولار – بالإضافة إلى القيمة المقدرة بنحو 14 مليار دولار كأقل تقدير، سنلاحظ أنها تعادل المبالغ التي تقدمها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت. علاوة على ذلك، فإن التعهدات الإضافية من قطر وتركيا وليبيا قد ترفع هذا الرقم أكثر من ذلك، الأمر الذي يؤكد أهمية تنسيق المساعدات بين الولايات المتحدة وحلفائها.

إلا أن مصدر القلق الأكبر يكمن هنا في الجهد المتزايد الذي تبذله المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى للطعن في المصالح الأمريكية في المنطقة وحتى لتقويضها. وقد أعلن مسؤولون سعوديون أنهم على استعداد للتعويض عن أي مساعدات قد توقفها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تهدد الجهود الخليجية لعزل الجيش المصري عن الضغط السياسي بإطالة الحرب الأهلية وبتأجيج التمرد في سيناء وصعيد مصر. في الواقع، ترى الولايات المتحدة في هذا الأمر تهديداً واضحاً للأمن القومي وتوضح مجدداً أن القيم والمصالح الأميركية تتشابك على نحو متزايد في مصر.

علاوةً على ذلك، هدد الحلفاء الخليجيون بحجب التعاون في ما يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الرئيسية، بما في ذلك جهود مكافحة الإرهاب ودعم المتمردين السوريين. في الحقيقة، لا ينبغي تشجيع محاولات "ابتزاز" الولايات المتحدة بهذه الطريقة، خاصة وأن هذه التوترات قد تصبح الدعامة الأساسية لعلاقات الولايات المتحدة مع بعض دول الخليج. وعلى نحو مماثل، أشار المسؤولون المصريون أنهم قد يكونون أقل تعاوناً. كذلك، ثمة سبب وجيه يدفعنا للاعتقاد بمصداقية مثل هذه التهديدات. ففي المقام الأول، وكما يقول مايكل أوهانلون، لا حاجة "بالمعنى المطلق"[18] لإمكانية الوصول إلى قناة السويس وحقّ التحليق علماً أن ضمان هذين الحقين يمنح الراحة والفائدة. من جانبها، تدعم دول الخليج جهود مكافحة الإرهاب وتدعم المتمردين السوريين لأن مصلحتها، وليس مصلحة الولايات المتحدة، تتطلب ذلك.

مع أخذ هذه المخاوف بعين الاعتبار، فإن الولايات المتحدة قد تحتاج إلى القيام بشيء لطالما تجنبته في شكلٍ عام بعد الربيع العربي: الضغط على شركائها في منطقة الخليج. وهنا، أيضاً، تبدو نقاط النفوذ جلية، إلا أن في كثير من الأحيان يُقلّل من شأنها. لطالما اعتمدت السعودية وغيرها من الدول الخليجية على الولايات المتحدة على مرّ عقود في ما يتعلق بمسائل أمنية حيوية، والتي لا تزال مهمة اليوم لمواجهة التهديدات الأمنية من الجانب الإيراني ومن حزب الله. تقدّم الولايات المتحدة للخليج "مظلة أمنية" لا يمكن لأي قوة أخرى أن تقدمها.

## الحجة الإستراتيجية للديمقراطية المصرية

في رأينا، أن الطريق إلى أساس منطقي استراتيجي جديد لأي علاقة ثنائية تبدأ بالضرورة مع الدولة الديمقراطية في مصر. وإلى حد ما، لقد اعترفت إدارة أوباما بذلك بالفعل، على المستوى الخطابي على الأقل. فقد تضمّنت خطابات واشنطن الرئيسية منذ العام 2011 بشكل عام الرسائل المناسبة، بما في ذلك الاعتراف بأن الديمقراطية والاستقرار ليسا متناقضتين وأنّ دعم الإصلاح الديمقراطي هو واجب جديد. رغم ذلك، لم تقم الولايات المتحدة إلا بالقليل لترجمة هذا الخطاب إلى مجموعة من السياسات الجديدة. وبطبيعة الحال، مجرّد المحاولة للقيام ذلك كان تحدياً كبيراً، غير أنها لم تحاول قط.

في كثير من النواحي، يبدو أن الولايات المتحدة قد بذلت قصارى جهدها للحفاظ على الحال كما هو في مصر بعد الربيع العربي. في الواقع، إنّ العقيدة الأساسية للصفقة الكبرى القديمة مع نظام مبارك، والتي تقوم على غض الطرف إلى حد كبير عن نقص الديمقراطية في مصر مقابل تقديم التعاون الأمني، استمرّت بتحديد السياسة الأمريكية في خلال الفترة الانتقالية التي تلت الربيع العربي. للتأكد، لقد انتقدت إدارة أوباما أولاً الحكومة التي يقودها المجلس العسكري ومن ثم إدارة مرسي لفرضهما تدابير تقييدية ضد الصحافة والمجتمع المدني، والمعارضين السياسيين،[19] لكن قليلة هي الأمور التي أشارت أن ذلك قد تجاوز حد الخطابة. (وحتى أنّه تبيّن أنه من الصعب قبول انتقادات خفيفة إلى حدّ ما داخل بيروقراطية الحكومة.[20]) وهنا، وكما هو الحال دائماً، كان للمصالح الصعبة الأسبقية. فقد أعطت الولايات المتحدة الأسبقية للحصول على مساعدة مرسي للتوصل إلى وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل وإلقاء القبض على أحد المشتبه بهم في الهجوم على البعثة الأمريكية في بنغازي، ليبيا.[21]

كان انقلاب 3 يوليو العسكري بمثابة إيذاناً بانتهاء مرحلة انتقالية معيبة للغاية ولكن لا يزال من الممكن إنقاذها. ومع ذلك، لم يتحرّك الجيش حتى الآن بشكل حاسم ضد الإخوان وكان لا يزال هناك إمكانية لإعادة الجماعة ومؤيديها الى العملية السياسية. كان يمكن أن يكون هذا الوقت المناسب للتوجه بوضوح إلى المحاورين العسكريين والإشارة أن القتل الجماعي، على أقل تقدير، سيكون سبباً لتعليق المساعدات. مع ذلك، فشلت الولايات المتحدة في تحديد مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على سلوك الجيش في المستقبل. وكما في الحالات السابقة، ظهرت واشنطن غير مرتاحة لفكرة طرح موضوع المساعدات العسكرية على الطاولة.

**فإن سرد تضاؤل النفوذ الأمريكي يصبح بسهولة كبيرة ذريعة للقيام بأقل مما قد نقوم به.**

سيؤكد البعض أن ذلك لا يمكن أن يكون بأي شكل مختلف. وذلك ليس لأن واشنطن غير مستعدة لأن تخرج عن مسارها الراسخ المألوف، وإنما بسبب انخفاض ملحوظ في نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. بالطبع ثمّة قيود متعلقة بالميزانية وناخبون أميركيون ملّوا من قصص الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، وصلت المشاعر المعادية لأمريكا وكراهية الأجانب إلى مستويات غير مسبوقة في مصر، والذي يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة أن تلعب دوراً عملياً وناشطاً.[22] ومع ذلك، فإن سرد تضاؤل النفوذ الأمريكي يصبح بسهولة كبيرة ذريعة للقيام بأقل مما قد نقوم به.

حتماً، لا بدّ أن تتغير التصورات المصرية للولايات المتحدة مع الأجيال القادمة، كما وأنه يجب إبقاء التوقعات منخفضة، حتى في أفضل الظروف. ومع ذلك، تسمح هذه الحقيقة للولايات المتحدة بتخليص نفسها من الوهم القائل أنّ الأمور الصحيحة ستحسن صورة أميركا، بما أنها لن تتحسّن بكل تأكيد. قد لا يكون الأمر مألوفاً للكثير من المصريين، ولكن هناك الكثير مما يمكن فعله لدعم الديمقراطية على المديين القصير والمتوسط، على أمل مساعدة مصر للتوجه نحو الديمقراطية على المدى الطويل. من الواضح أن هذا تعهد كبير، وأنه يثير التساؤل حول السبب الذي يجعل الولايات المتحدة تستثمر بكثافة في الديمقراطية المصرية في المقام الأول، لاسيما عندما يمكن تأمين مصالحها الحيوية – على سبيل المثال، مكافحة الإرهاب والحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل – بغض النظر عن طبيعة النظام المصري.

هذه هي النقطة التي نعتقد أن الثورات العربية تمثّل فيها نقطة انطلاق رئيسية. أولا، إنّ التفرّد بالحكم، مهما بدا "مستقراً"، فهو لا يدوم. هذا وبالإضافة على أنّ حالة عدم الاستقرار الداخلي والحروب الأهلية في بلد مثل مصر لا يمكن أن تكون معزولة. وعدم الاستقرار هذا سيؤثر سلباً على دور مصر الإقليمي وقدرتها على التعاون مع الولايات المتحدة حول الأولويات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك.

## العودة إلى الدمقرطة

نظراً للعنف الجماعي وحملات القمع المكثفة التي تشهدها مصر الآن، إنّ الحديث عن دعم التحول الديمقراطي في مصر لا يجدي كثيراً. ولكن، إذا أمكن للولايات المتحدة استخدام نفوذها لسحب الجيش المصري من حافة الهاوية وكبح جماح تجاوزاته، سيلوح إذاً في الأفق أمل في العودة إلى سياسة العملية الانتقالية التي تتسم بالصعوبة إلى حد كبير، ولكنها، لاعنفية بشكل حاسم. وكما ناقشنا سابقاً، إنّ ذلك يتطلب رغبة واشنطن باتخاذ إجراءات ملموسة بشأن تعليق المساعدات العسكرية والتوضيح أن قرارات الجيش قد تؤدي إلى عواقب ملموسة. كذلك يجب على الولايات المتحدة تعليق إصدار رخص التصدير للمعدات التي تستخدمها قوات الأمن الداخلي في مصر من أجل ارتكاب أعمال العنف ضد مواطنيها. إذا التزم – وعندما يلتزم – الجيش بعملية سياسية شاملة وإذا أوقف – وعندما يوقف – حملة القمع ضد مؤيدي مرسي (والنقاد العلمانيين المتزايدين ضد الحكم العسكري)، عندها يتم استئناف إرسال المساعدات المعلّقة.

وبعد أن يقوم الجيش بهذه الخطوات الأولى، يجب أن يكون تقديم أي مساعدات اقتصادية جديدة، بما في ذلك دعم صندوق النقد الدولي، مشروطاً بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة في الوقت المناسب في ظلّ مراقبة دولية قوية لضمان قبول شرعية النتائج على نطاق واسع. إنه من المهم جداً أن تشمل أي انتخابات الجماعات السياسية كافة. يجب أن تتمتّع جميع الأحزاب بحريّة المشاركة في الانتخابات – والفوز بها. أي ديمقراطية تكون إذا تم منع جماعة الأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى من المشاركة الفعلية.

وحالما تُبذل جهود حسنة النية للبدء بإعادة دمج أنصار مرسي ضمن النظام السياسي الجديد تُمنح الشرائح الأولى من تمويل "إعادة الاستقرار" قصير الأجل. وقد يتطلب ذلك الإفراج عن قادة الإخوان الكبار وتوفير ضمانات صريحة فيما يتعلق بمشاركتهم في الانتخابات في المستقبل. إذا تم حل جماعة الإخوان المسلمين، عندها يجب السماح للجماعة بخوض الانتخابات من خلال حزب الحرية والعدالة أو أي حزب قانوني آخر.

ستتوزّع الشرائح اللاحقة لدعم الاستقرار بعد أن يتم التصديق على أنّ الانتخابات البرلمانية كانت حرة وعادلة وتنافسية إلى حد معقول. وبعد تحقيق الاستقرار قصير المدى، يجب أن تكون أي مساعدة اقتصادية إضافية متوسطة الأجل، سواء أكانت من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المؤسسات المالية الدولية، مشروطة بسلسلة من المعايير السياسية الواضحة والقابلة للقياس.

أما بالنسبة للمساعدة الاقتصادية على المدى الأطول، تقترح المناقشات مع ممثلين عن جميع المجموعات السياسية الرئيسية في مصر في "حوار التحولات" المذكورة آنفاً عدداً من المجالات حيث قد يكون للمساعدات الأمريكية دور مفيد في المستقبل، إذا وعندما تصبح عملية الديمقراطية مجدداً إمكانية واقعية.

قبل كلّ شيء، يتعين على الولايات المتحدة استخدام قدرتها على الدعوة لعقد اجتماعات من أجل جمع مساهمات متعددة الأطراف تهدف إلى إعادة تأهيل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق نمو مستدام. ووسط كثرة الكلام والتطلع إلى قطاع التكنولوجيا في مصر، سيكون من المهم جداً لشركاء مصر الخارجيين أن يشاركوا في تحديد وبناء قطاعات صناعية التي من شأنها توفير أعداداً كبيرة من الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة والتي يكون لمصر من خلالها إمكانية المنافسة عالمياً. على أن يرافق هذه الجهود اهتمام مماثل بالإصلاح التربوي، بحيث يتوافق التدريب المهني مع القطاعات التي على الأرجح ستخلق فرص عمل في السنوات القادمة.

ولكن تحتاج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر إلى أن يكون أكثر من "طلب" للولايات المتحدة من أجل أن تكون ناجحة. ستحتاج الحكومة المصرية إلى أن يتم إقناعها اعتماد هكذا النهج، لأنه سيكون من مصلحتها أن قوم بذلك. وإذا نجحت، سيكون من شأن هذه المبادرات الحد من التوترات الاجتماعية في الداخل وزيادة مكانة مصر العالمية على حدّ سواء.

هذا وبالإضافة إلى مجالات أخرى، كتعزيز قدرات رجال الشرطة وكفاءتهم المهنية وإصلاح قوات الأمن المركزي على عكس التركيز التقليدي على الجيش المصري. بعد عقود من الفساد المستشري والاستبدادية، هناك حاجة أيضاً إلى إجراء إصلاح كبير للجهاز البيروقراطي والخدمة المدنية التي يتم من خلالها تنفيذ مهام الحكم الأساسية – وهي مهام زادت أهميتها في ظل الثقة الجديدة في دولة مصر العميقة أو "الواسعة"، بحسب ناثان براون.[23] وعندما يتعلق الأمر بتوزيع أموال دعم الديمقراطية وتقديم المساعدة التقنية، فإن مثل هذا النهج يحترم ضرورة إعطاء الأولوية للقدرات المؤسسية ونوعية الحكم على محاولة اختيار الفائزين السياسيين.

وفي خلال هذه المرحلة، يجب أن يكون حق أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني في تنظيم رسالتهم للجمهور المصري ونقلها إليهم مضموناً. يجب ألا تنحاز الولايات المتحدة لأي طرف في سياسة مصر الداخلية وألا تدعم مجموعة على حساب الأخرى. إنما يتوجّب عليها أن تضمن أن تتمتّع جميع الأطراف وبمختلف إيديولوجيتها بالقدرة على المنافسة بالتساوي ومراقبة الحكومة وانتقادها دون الخوف من الملاحقة. لا يمكن للولايات المتحدة حثّ أي طرف – إسلامياً كان أو ليبرالياً أو يسارياً – على الفوز، ولكن بإمكانها أن تساعد في تهيئة الظروف كي يتمكّن هذا الطرف من الفوز. وذلك فقط إذا قرّر – وعندما يقرّر – ما يكفي من المصريين التصويت لصالحه.

وأخيراً، نعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج أن تكون رأس الحربة في إستراتيجية متعددة الأطراف أكثر طموحاً وتكاملاً لمستقبل مصر الاقتصادي. وحالما يستقر الوضع المالي في البلاد، ستظهر الحاجة لصياغة حلول واسعة النطاق من شأنها أن تضع الاقتصاد المصري على طريق نمو طويل الأمد. في حين أنه لا يمكن أن يتوقع من واشنطن تمويل ذلك بنفسها، إلا أن بإمكانها استخدام قدرتها على عقد الاجتماعات لجمع المساهمات من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول المانحة المعروفة والاقتصاديات الناشئة – مثل البرازيل والمكسيك، التي قد تعلّم مصر دروساً قيّمة من تجاربها – إضافة إلى قطر وتركيا وحتى القطاع الخاص. وقد أدت عناصر ردة الفعل الأمريكية بعد الربيع العربي

– مثل صناديق تمويل المشاريع ومبادلات الديون الكبيرة نسبياً بالرغم من تعقيداتها – إلى الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإن حجم الاحتياجات المصرية لن يسمح لمصر إلا برؤية تقدماً مستداماً من خلال نهج متعدد الأطراف أكثر طموحاً. وقد طرحنا أفكاراً في أماكن أخرى – بما في ذلك اقتراح "منح الإصلاح المتعددة الأطراف" – عن ربط المساعدة الاقتصادية الدولية بإجراء إصلاحات سياسية واضحة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.[24] (وسيبلغ حجم التمويل لمنح الإصلاح المتعددة الأطراف 5 مليارات دولار في البداية، بهدف زيادة هذا المبلغ ليصل إلى 20 مليار دولار بحلول 2020. كما أن تلقّي المساعدات سوف يكون مشروطاً بمعايير قابلة للقياس لترسيخ الديمقراطية.)

## الخاتمة

تقدّم جميع الأفكار التي ناقشناها في هذه الورقة الخطوط العريضة لنقلة نوعية ملحّة – من علاقة تركّز على الأمن إلى علاقة ترتكز على التزام مصر بعملية بناء الديمقراطية– وما طال انتظارها وما أحوج مصر إليها في الوقت الذي تحاول فيه تجاوز الانهيار الاقتصادي والاستقطاب الشديد والعنف السياسي. على مدى فترة طويلة من الزمن، تمت معالجة الاقتصاد والسياسة كاهتمامات منفصلة في تسلسل عملية الإصلاح. هذا ما قوض قدرة المجتمع الدولي على تأدية دور بنّاء – دورٌ يبدو اليوم ومع انزلاق ثورة 25 يناير أكثر فأكثر كل يوم – أكثر أهمية من أي وقت مضى. لقد قلنا إنّ مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية وأمنها القومي يتم حفظها بشكل أفضل من خلال اتخاذ القرارات الصعبة والمزعجة أحياناً إنما الضرورية للتحدث والعمل من أجل دعم الدمقرطة الحقيقية في مصر.

# الهوامش

[1] كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

[2] "مصر - قوات الأمن استخدمت قوة مميتة بإفراط"، هيومن رايتس ووتش، 19 أغسطس 2013،
http://www.hrw.org/news/2013/08/19/egypt-security-forces-used-excessive-lethal-force.

[3] "مصر ترفص موعظة الشيطان الأمريكي"، جريدة الأخبار المصرية، 8 أغسطس 2013:
https://twitter.com/shadihamid/status/365875460602736642.

[4] تقول ميشيل دن إنّه عندما كانت الولايات المتحدة تمارس الضغط على قادة البلاد في خلال حكم إدارة بوش، "لم تتوقف مصر في أي وقت من الأوقات أو لم تهدد بشكل جدّي حتى بالتوقف عن التعاون فيما يتعلّق بالجيش، ومكافحة الإرهاب، أو الدبلوماسية الإقليمية بسبب أجندة الحرية. إن قامت مصر بأي شيء، فقد حاولت جاهدة لإرضاء واشنطن في هذه المجالات بين العامين 2002 و2006، على أمل تخفيف الضغط من أجل الإصلاح السياسي".
(دن، "The Baby, the Bathwater, and the Freedom Agenda in the Middle East"، مجلّة واشنطن الفصلية، يناير 2009، ص 133-4).

[5] جيرمي شارب، "مصر: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية"، خدمة أبحاث الكونغرس، 27 يونيو 2013،
www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf.

[6] جيسون براونلي، من الديمقراطية: سياسيات التحالف الأمريكي المصري (دار نشر جامعة كامبريدج، 2012).

[7] لمزيد من المعلومات حول المنحة المتعددة الأطراف للإصلاح، الرجاء الاطلاع على مقال شادي حميد وبيتر مانديفيل المقبل في "نشرة واشنطن الفصلية"، في خريف 2013، وكذلك على مقال شادي حميد بعنوان
"Prioritizing Democracy: How the Next President Should Re-orient U.S. Policy in the Middle East"، مركز بروكنجز، ورقة 2012، يونيو 2012، http://www.brookings.edu/research/papers/2012/06/20-middle-east-hamid، شادي حميد اقتراح مشروع إصلاح متعدد الأطراف، *Moving Beyond Rhetoric: How Should President Obama Change U.S. Policy in the Middle East*، مشروع حول الديمقراطية في الشرق الأوسط، يناير 2013، ص. 12، http://pomed.org/moving-beyond-rhetoric/.

[8] للمزيد حول "حوار التحولات" الذي ينظمه مركز بروكنجز الدوحة، أنظر
http://www.brookings.edu/about/centers/doha/publications/democracy-dialogue.

[9] ستيفن ليفتسكي ولوكان أ. واي، "*Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War*"، (دار نشر جامعة كامبريدج، 2010)، ص 24.

[10] المرجع نفسه.

[11] راجع على سبيل المثال "The United States' Reaction to Egypt's November 22 Decisions"، وزارة الخارجية الأمريكية، 23 نوفمبر 2012، http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/11/200983.htm، فيكتوريا نلاند، الموجز الصحفي اليومي، وزارة الخارجية الأمريكية، 26 نوفمبر 2012، http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2012/11/201015.htm.

[12] ستيفن سيمون، "America Has No Leverage In Egypt"، جريدة نيويورك تايمز،
http://www.nytimes.com/2013/08/20/opinion/america-has-no-leverage-in-egypt.html.

[13] آن زيمرمان وشون يوم، "التسلسل الهرمي الدولي: السيادة والنظام في العالم الحديث"، مخطوطة غير منشورة، ص 15.

[14] اريك شميت، "Cairo Military Firmly Hooked to U.S. Lifeline"، جريدة نيويورك تايمز، 20 أغسطس 2013،
http://www.nytimes.com/2013/08/21/world/middleeast/cairo-military-firmly-hooked-to-us-lifeline.html?smid=tw-nytimesglobal&seid=auto&_r=0&pagewanted=all.

[15] نشكر تامارا كوفمان للفت انتباهنا لهذه النقطة.

[16] جوشا هيرش، "Egypt Military Sees U.S. Aid Package As Key Part Of Honor-Bound Relationship"، هوفينغتون بوست، 21 أغسطس، 2013، http://www.huffingtonpost.com/2013/08/21/egypt-military-aid_n_3789668.html?utm_hp_ref=tw.

[17] بول تايلر وتوم بيري، "Egypt Stalls on IMF Terms, No Deal Seen: Diplomats"، رويترز، 14 أبريل 2013،
http://www.reuters.com/article/2013/04/14/us-egypt-imf-idUSBRE93D02P20130414. يحتوي هذا العدد على التزامات من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وجهات مانحة الأخرى. نشكر فرح حليمة لشرح كيف أن قرض صندوق النقد الدولي سوف "يفتح" التعهدات المرتبطة به.

[18] مايكل أوهانلون، "The U.S. Can Afford to Rethink Aid to Egypt"، واشنطن بوست، 23 أغسطس 2013،
http://www.washingtonpost.com/opinions/access-to-suez-is-convenient-but-not-essential-for-us/2013/08/22/224a001c-09d9-11e3-9941-6711ed662e71_story.html.

[19] راجع على سبيل المثال، "موجز صحفي للسكرتير الصحفي للبيت الأبيض جاي كارني"، البيت الأبيض، 13 يناير 2013،
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/01/15/press-briefing-press-secretary-jay-carney-115201، فيكتوريا نولاند "الموجز الصحفي اليومي"، وزارة الخارجية الأمريكية، 4 فبراير 2013، http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2013/02/203739.htm؛ فيكتوريا نولاند "الموجز الصحفي اليومي"، وزارة الخارجية الأمريكية1 أبريل 2013، http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2013/04/206949.htm؛ برادلي كلابر، "U.S. Criticizes Egyptian Action Against Youth Leader"، أسوشيتد برس، 13 مايو 2013، http://news.yahoo.com/us-criticizes-egyptian-action-against-youth-leader-204934768.html، باتريك فنتريل، "الموجز الصحفي اليومي"، وزارة الخارجية الأمريكية، 20 مايو 2013، http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2013/05/209686.htm.

[20] راجع جون هدسون، "Amb. Anne Patterson refuses to take bait on Muslim Brotherhood "، السياسة الخارجية، 23 مايو 2013،
http://www.foreignpolicy.com/posts/2013/05/23/amb_anne_patterson_refuses_to_take_bait_on_muslim_brotherhood

# الهوامش

[21] "Mohamed Gamal Abu Ahmed, Benghazi Attack Suspect, Held in Egypt: U.S. Official"، رويترز 8 ديسمبر 2012، http://m.huffpost.com/us/entry/2264253.

[22] راجع على سبيل المثال مارك لينش "They Hate Us, They Really Hate Us"، السياسة الخارجية، 19 يوليو 2013، http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/07/18/anti_americanism_egypt_muslim_brotherhood?page=full.

[23] ناثان براون، "Egypt's Wide State Reassembles Itself"، السياسة الخارجية، 17 يوليو 2013، http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/07/17/egypt_s_wide_state_reassembles_itself.

[24] الإصدار القادم لشادي حميد وبيتر مانداڤيل في نشرة واشنطن الفصلية في خريف 2013.

# نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تمّ إنشاء مركز بروكنجز الدوحة من خلال مبادرة من معهد بروكنجز في واشنطن. يأخذ المركز من الدوحة مقرًّا له ويقوم بتحليلات سياسية وبحوث مستقلّة عالية الجودة عن منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعةٍ اكتسبها من خلال التأثير السياسي والبحوث الميدانية المتطورة التي تركّز على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والجيوسياسيةً في منطقة الشرق الأوسط الكبير بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السابق والرئيس المشارك ستروب تالبوت. ويدير المركز سلمان شيخ.

تمّ إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وتمّ افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 17 فبراير 2008، بحضور كارلوس باسكوال، نائب رئيس معهد بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية السابق، ومارتن إنديك، نائب الرئيس لدراسات السياسة الخارجية في معهد بروكنجز، وهادي عمرو، المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة. يتم تمويل المركز من قبل دولة قطر.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصياتٍ بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

1. الديمقراطية والإصلاح السياسي والسياسات العامة
2. العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط والدول الآسيوية الناشئة، بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية واقتصاد الطاقة
3. الصراعات وعمليات السلام في المنطقة
4. الإصلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز في المنطقة، وهو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حواراتٍ حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأمريكية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. ويساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومعهد بروكنجز في تصميم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي ونتظيمه، والذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وبهدف تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم معهد بروكنجز الأساسية، وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

# منشورات مركز بروكنجز الدوحة

## 2013

انقلاب اللاعودة: الولايات المتحدة أمام إعادة ترتيب أولوياتها في مصر
موجز السياسة، شادي حميد وبيتر ماندافيل

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2013
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

تحديات الوحدة السورية: طمأنة مختلف أطياف المجتمع السوري وتأطير التوافق الوطني
سلسلة ورش عمل حول سوريا

سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟
موجز السياسة، أحمد ت. كورو

السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، ابراهيم شرقية

نحو شراكة إستراتيجية؟ الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في شرق أوسط ثائر
موجز ورشة عمل

أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان
دراسة تحليلية، توران كيا اوغلو

## 2012

إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، عمر عاشور

بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس و ليبيا
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

ضياع سوريا (وكيفية تجنبه)
موجز السياسة، سلمان شيخ

شيوخ و سياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة
موجز السياسة، ستيفان لاكروا

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – *مبادرة أمن الطاقة* مركز بروكنجز

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، إيلن لاست

تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل
موجز السياسة، عمر عاشور

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان